

المدكمة الشرعية بدمشق تعتمد على مراكز إصلاح الأسرى للصلح بين الأزواج
المعاوي لـ«الوطن»: ارتفاع الصلح بين الأزواج في دعاوى الطلاق الإداري إلى ٣٥ بالمئة في عام

أنه سيكون لها دور كبير في تحفيظ نسبة
الطلاق التي ارتفعت خلال الأزمة إلى
٢٦ بالمائة في عام ٢٠١٦ في حين كانت لا
تتجاوز ١٧ بالمائة ما قبل الأزمة.

وأوضح المعا رو اyi أن النص القانوني في
قانون الأحوال الشخصية نص على أن
أي معاملة طلاق تقدم إلى المحكمة تؤجل
المدة شهر للصلح وأنه يحق للقاضي أن
يستعين بعد انتهاء المدة بأحد أطراف
أهل الزوجين أو من الغير من يرى فيهم
القدرة على الإصلاح.

وأكيد المعا رو اyi أنه في حال أصر الزوجين
على الطلاق يحاول القاضي الإصلاح
بينهما وذلك باستعراض سريع على الآثار
السلبية للطلاق وما ينجم عنه من تفكك
الأسرة في حال أنه تم.

وأضاف معا رو اyi: لم تحدث أي حالة
صلح على يد القاضي لأنه كما هو معروف
الضغط الحاصل في المحكمة الشرعية
لا يترك مجالاً للقاضي أن يقوم بهممهة
الإصلاح باعتبار أن الصلح لا يتم بدقائق
او ساعة ربما تحتاج إلى ساعات وأيام.

وأوضح المعا رو اyi أنه تطبقاً لنص
القانون فإن المحكمة تستعين بالمحكمين
الشرعيين في موعد الطلاق المحدد من
المحكمة إلا أن نسبة الصلح عبرهم لم
تتجاوز ١ بالمائة أيضاً لأن الوقت غير
كاف، موضحاً أن المحكم من الممكن أن
يفعلهم بتأخيل معاملة الطلاق فقط لفترة
وبالتالي فإن مسألة التحكيم لا تعطى
النتيجة المرجوة منها في الصلح.



لم تجر حالة صلح واحدة على يد القاضي لضغط الوقت

أضاف المعراوي: القائمون على المراكز جمعون بين الزوجين وإن هناك نساء سهمن في الصلح إضافة إلى عرض مقاطع يديرو من قصص واقعية تظهر مأساة طلاق بين الزوجين وانعكاسه السلبي على الأسرة وخصوصاً الأولاد وبالتالي فإن الزوجين بيدأن بمراجعة نفسيهما بما يشكل عاملاً يساعد على الجو المناسب ل تمام الصلح.

لفت المعراوي إلى أن المحكمة وجدت أن هذه المراكز لديها القدرة على الإصلاح إضافة إلى متابعة عملها باستمرار من لمحكمة الشرعية وذلك بسؤال الزوجين تعامل القائمين عليها وعدد الجلسات

وأوضح المعراوي أنه خلال فترة شهر لصلاح نعطي فرصة للقائمين على هذه المراكز فرصة للإصلاح بين الزوجين، مؤكداً أن القاضي يعطي حالة إلى الزوج لمراجعة المركز مع تنبيهه إلى أنه في حال عدم رجوعه فإنه سيتم إعطاؤه مهلة أخرى للصلاح والنصل القانوني يسعف القاضي بذلك.

أعلن القاضي الشرعي الأول بدمشق
محمود المعاوبي أن نسبة ٢٥ بالمائة
من دعاوى الطلاق الإداري المرفوعة
في دمشق انتهت بالصلح في العام
الماضي، مؤكداً أن المحكمة اجتهدت
في هذا المعاملات بالاعتماد على مراكز
الإصلاح الأسري في دمشق.

بين مدير سياحة السويداء يعرب العريبي أن عدد المشروعات السياحية المحافظة وصل إلى ٧٧ مشروعًا بكلفة نحو ٢٥ مليار ليرة حتى نهاية العام الماضي وفق الكلف المالية المعمول بها لدى وزارة السياحة لعام ٢٠٠٩ وأوضح العريبي أن عدد المشروعات السياحية التي حصلت على رخص الإشادة السياحية العام الماضي بلغ ٣ مشروعات بكلفة تقديرية بلغت ٨ مليارات ليرة، توزعت الواقع مشروع سياحي يضم فندقاً وتجمعاً لشقق سياحية ومطاعم للوجبات السريعة ومسجباً وقسماً تجارياً وحدائق ومتزهات من الدرجة الممتازة في بلدة عيني بكلفة تقديرية ٦٦ مليون ليرة ومشروعًا سياحياً يضم فندقاً من الدرجة الممتازة بمستوى ثلاث نجوم في بلدة سليم بكلفة ٦٠ مليون ليرة إضافة إلى مشروع مركز تدريب سياحة في مدينة السويداء بكلفة ٢٧٥ مليون ليرة.

ولفت العريبي إلى وجود عدة مشروعات سياحية قيد الدراسة لدى مديرية السياحة في السويداء ووزارة السياحة وهي في طور إصدارها خلال الفترة القريبة القادمة، من بينها مشروع سياحي يضم فندقاً ومطعمًا ومقهى من مستوى ثلاث نجوم في مدينة شهبا بكلفة ٧٤٣ مليون ليرة، ومشروع سياحي عبارة عن قرية سياحية تضم ١٠ فلل سياحية ومسجدًا أولبياً بمواصفات عالمية ومتزههاً عائلياً ومطعماً وغرفاً فندقية وصالات متعددة الاستعمالات ومرآب سيارات مع محال تجارية في بلدة الدور بكلفة نحو ٥ مليارات ليرة.

وأوضح العريبي فيما يتعلق بالمشروعات الأربع التي تم عرضها للاستئتمان بطريقة B.O.T خالل ملتقى الاستثمار السوري الأخير تم حجز موقع مطعم القلعة في مدينة شهبا والمعرف بقلعة المحجة، والمشروع قيد فضي العروض والدراسة النهائية لدى اللجان المختصة بوزارة السياحة وتسلمه الموقع للمستثمر خلال الأيام القادمة مبيناً، أن دراسة مشروع تطوير منطقة ضهر الجبل (عين المرح) منطقة تنمية سياحية متكاملة والدراسة قيد الإنجاز، ومشروع بناء المعهد التقاني للعلوم السياحية والفندقية ببلدة سليم قيد الدراسة ومحخص لوزارة السياحة، فيما يجري العمل على دراسة حول مشروع مسار التلفريك في منطقة ضهر الجبل في محافظة السويداء على عقارات تابعة للأملاك الدولة.

وأشار مدير السياحة إلى وجود ١٠ مشروعات سياحية قيد الدراسة على الوضع الراهن لدى مديرية السياحة في السويداء وهي في طور إصدار استثمارات التأهيل السياحي لها خلال الفترة القريبة القادمة.

تقرير حكومي لمشاريع ريف دمشق

لجنة إخلاء المنازل والمزارع والفيلات في الزبداني من شاغليها غير الأصليين

الأضرار الأخرى في المطحنة - مع الإشارة إلى رفع كتاب لرئيس مجلس الوزراء من أجل رصد مبلغ ٢٥٠ مليوناً من حساب لجنة إعادة الإعمار نظراً لعدم الموافقة من وزارة الإدارة المحلية.

وفي مجال التربية تم تأمين ٣٠٠ مقعد مدرسي و ٦٦٠٠ حقيبة مدرسية، وتمت مخاطبة اليونيسيف لتأمين مدرسة تل غزال بحمامات مسبقة الصنع، و ٤ غرف مسبقة الصنع لمدرسة أحمد علي محمد بالغزلانية بشكل إسعافي و سيتم تأمينها خلال الأسبوعين القادمين.

وأشار التقرير إلى ما أنجز من مديرية الزراعة في منطقة الزيadianي إذ تم استصلاح ٩٥٠ دونماً من الأراضي الزراعية بوساطة آليات مشروع التشجير، و توزيع ٤٥٠ منحة دجاج لقرى وادي بردى كل منحة مؤلفة من ١٠ دجاجات وديك ١٥٠ + كغ طلف عن طريق المجلس الترويجي للأجنين، وتم توزيع ٢٦ منحة أعلاف لقرى هريرة - أفرة - برهليا مكونة من ٥٠٠ كغ شعير عن طريق المجلس الترويجي للأجنين.

كما تم توزيع ٨٤ غرفة لقرى الزيadianي - مضايا بقين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ورصد ٧٠٠ منحة غراس مشتركة لمزارعي سهل الزيadianي كل منحة ٧٥ غرسه + ٧٥ كغ سماد، وتوزيع ٤٠ منحة خضر شتوية لمزارعي سهل الزيadianي. فضلاً عن توزيع ١,١ مليون لينتر مازوت في منطقة الزيadianي.



**مشروعات تنموية للتنفيذ
من رجال الأعمال ..
إنشاء واستثمار محطة
بكلفة ١,٧ مليار ليرة**

الممكن تسويقها من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك للمساعدة بتسويق الفانص. وتم منح المكافحة على حفر بئر خاص بالجمعية الخيرية بمدينة قارة، وإعطاء أمر المباشرة ومدة التنفيذ ٦ أشهر لتنفيذ محطة معالجة الصرف الصحي في مدينة دير عطية، وإعطاء أمر المباشرة بتنفيذ مشروع استبدال شبكات مياه الشرب في مدينة النبك بقيمة ٢ مليار ليرة سورية. واستعرض التقرير مشروعات وزارة الإدارة المحلية مشيراً إلى التواصل مع أصحاب المنشآت الواقع على جانبى الطريق الدولى من خلال رؤساء الوحدات الإنتاجية والخدمية، وذلك لبيان

وتحصيص أرض لعمل وحدة استخلاص زيت الوردة الشامية في المراوح ودراسة الجدوى جاهزة ودراسة التكلفة التقديرية للوحدة قيد الإنجاز. كما تم تشكيل لجان منطقية يبرود والنبك لمتابعة مشروع التشجير المثمر في جروق القلمون لتحديد مساحات الكرز الفعلية لدى الفلاحين المتضررة (قطعاً بباباً) على مستوى الحائزي، وتم تحصيص منطقة يبرود ومنطقة النبك بـ ١٤٠٠ غرسة لكل منها من الكرز على أن تتم تغطية جميع المساحات المتضررة خلال ثلاثة مواسم، ويتم تأمين الغراس مجانية، وتم تكليف مديرية الزراعة لتقدير

وأشار التقرير إلى عدم معالجة مشكلة تسوية أوضاع القروض للمنشآت السياحية وتأمين قروض، والمطالبة بإلغاء شرط «من يستفيد من التأمين لا يشمله تعويض الأضرار من لجنة إعادة الإعمار، لإحجام الكثير من المواطنين عن قبول تأهيل مشروعات التعاون الدولي نظراً لصغر المبالغ وهي بحدود مليون ل.س. ولا سيما أن الأضرار الخاصة لمباني المواطنين كبيرة جداً.

ولفت التقرير إلى تنفيذ ترميم مبني مجلس مدينة الزيداني بكلفة ١٥ مليون ل.س. وإلى التعاقد على ترميم الجمع الحكومي، بكلفة ١١٣ مليون ل.س.، والعمل على التعاقد على مشروع المشفى الإسعافي بكلفة ٧٠ مليون ل.س.، والعمل على التعاقد على مشروع (مدخلى المدينة)، بكلفة ٦٥ مليون ل.س. كما يتم التعاقد على إزالة بعض الأبنية الآيلة للسقوط بكلفة ٥٤ مليون ل.س.، وعلى تأهيل المجمع الاستهلاكي للشركة السورية للتجارة، بكلفة ١٥٠ مليون ل.س.

وبالنسبة للمشاريع في منطقة القلمون أشار التقرير إلى وضع حجر أساس للمنطقة الصناعية بالقلمون في مدينة دير عطية بكلفة ١,٥ مليار ليرة سورية وتوكيل وزارة الإدارة المحلية ومحافظة ريف دمشق بذلك.

واستعرض التقرير تتبّع المشروعات في منطقة القلمون، في مجال التأهيل،

أشعار تقرير حكومي يتضمن تنفيذ مشروعات ريف دمشق إلى تشكيل لجنة متابعة إعادة تأهيل المباني الحكومية والمرافق العامة في ريف دمشق الغربي المحمر، وتأمين عودة المهجرين التدريجية إلى قراهم والإشراف على عودة النشاط الزراعي والسيادي وإعادة فتح الطرق الرئيسية وإخلاء المنازل والمزارع والفيلات من شاغليها غير الأصليين، ولفت التقرير إلى عودة ١٥ بالملة من الأسر إلى مدينة الزيداني أي نحو ١٥٠٠ من أصل ١٠ آلاف أسرة غادرت المدينة نتيجة ممارسات العصابات المسلحة الإرهابية.

ولفت التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه إلى ترحيل الأنقاض من الطرق والمرافق العامة بلغت نحو ٩٠ بالملة، وترحيل النقایات الصلبة من المباني العشوائية إلى مكب رخلة، إضافة إلى إعادة تأهيل الشبكة الكهربائية المتوسط ومنخفض ومرانز تحويل من الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق وإعادة تأهيل شبكة مياه الشرب خطوط وسيارات خزانات من المؤسسة العامة لمياه الشرب.

ودراسة تنفيذ طريق الشارع الوacial إلى الحي الغربي من شارع بردى كمشروع نموذجي من مكونات الأنقاض وطبقات الأساس ينبعه ٦٠ مليون ل.س.

عميد الكلية: لا حالات غش في «عمارة دمشق»

تسريع إصدار النتائج ورؤيه طلابيه

تطوير المسرح المكشوف فى مشروع دمر

وإزالتها على موقع الكلية في الانترنت، مع اتخاذ جميع الاجراءات التي تصب في مصلحة تطوير عمل الكلية.

ولفت محمود إلى التحضير حالياً لإقامة معرض لإعادة الإعمار حول مدينة حلب (والمدينة القديمة في المحافظة)، علماً أن الطلاب في الكلية سيقدمون أعمالاً تخصصية ورقمية لإعادة تأهيل المباني في حلب، مضيفاً إن الكلية تنوّي إقامة مؤتمر لإعادة الإعمار بمشاركة مختصين من الكلية وباحثين محليين وخارجيين.

وأشار عميد كلية الهندسة إلى وجود تعاون مع وزارة الثقافة لإقامة ورشة قريباً تبحث في تجميل وتطوير المسرح المكشوف في مشروع دمر، وطرح رؤية وأسس من طلاب الكلية لتحسين سور وامكانية تغطيته، إضافة إلى اقتراح صالات فنية تابعة لدار الأسد للثقافة والفنون وذلك ضمن تعاون مع الوزارة.

كما أكد محمود أن هناك دراسة لتحسين وتحفييل بهو الكلية بالأعمال الطالبية، لافتاً إلى التحضير حالياً لورشة مع الاتحاد الرياضي لوضع أسس لتنظيم محيط مدينة "تشرين الرياضية" وذلك ضمن تصاميم طالبية ورقمية تطويرية مقدمة من طلاب الكلية مع الفصل الدراسي الثاني لتدخل هذه الأعمال ضمن النواحي العملية التطبيقية لدراسة الطلاب التخصصية في الكلية.



فادي يك الشرييف

استغرب طلاب كلية العمارة صدور نتائج جميع الماجستيرات الأكاديمية والتأهيل والتخصص في جامعة دمشق باشتئانه ماجستير التأهيل والتخصص في كلية هندسة العمارة والخاص بترميم وإعادة تأهيل المباني الأثرية، منوهين بأن عدد المتقدمين للماجستير قدر بـ٣٢٠ طالباً ولا يوجد أي مبرر للتأخر في إصدار النتائج، مطالبين عبر صحفة «الوطن» بضرورة تسريع إصدار نتائج الماجستير على غرار بقية رؤوالي الآسيباد بم أخذوا فرار السرافيس إلى مكانها الطبيعي في سعاف إلى الإزدحام في المدينة وتسهيل سعاف إلى مشفى تشرين.

معه أن الحل يكون بمرور وسائل في شارع الحسيني ما يتم تخدمه في التقل والتقل الداخلي والبلومانيية حتى محطة القطار.

فيendi تأمين المحافظة ٣٠ ياصا الكراج الشرقي على ٣ خطوط شففي الوطني وشارع الجمهورية. معه أن المحافظة بانتظار وصول موضحاً أن وزارة التقل وعدت اصوات التي ستتدخل سوريا خلال يوم أزمة التقل في الاذانة عموماً، حيث تمت الدار أولم القطاع الخامس

ماجستيرات كليات الجامعات، وهي تصرح في «الوطن» أن عميد كلية هندسة العمارة في جامعة دمشق سلمان محمود إن هذا الموضوع طرح أمس على طاولة مجلس الجامعة وتم إقراره، ومن المتوقع صدور أسماء المقبولين في الماجستير خلال يومين، لافتًا إلى أن عدد المقبولين قدر بـ٢١ طالبًا من أصل عدد المتقدمين الإجمالي والبالغ ٣٢ طالبًا وطالبة.

ولفت محمود إلى أن سبب التأخير يعود لأن عدد الطلاب في ماجستير التأهيل

أزمة النقل مستمرة في اللاذقية بانتظار الحلول

غير السيارات التي بدورها تستغل السائقين، كما ذكر. وبالعودة إلى عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع النقل وعضو لجنة السير بالمحافظة حسن جريعة، أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه بالنسبة لقرار منع دخول السرافيس المدينة، فذلك يعود لذهاب الأسباب التي أدت إلى إدخالها بين عامي ٢٠١١ - ٢٠١٢، مبيناً أن وراء دخولها آنذاك يعود للأسباب الأمنية في تلك الفترة وعدم دخول مشفي تشرين الجامعي بالخدمة حينها.

وتابع جريعة: اليوم مع زوال الأسباب تم اتخاذ قرار من لجنة السير بإعادة السرافيس إلى مكانها الطبيعي في الكراج الشرقي، للتحفيز من الازدحام في المدينة وتسهيل حركة مرور سيارات الإسعاف إلى مشفي تشرين.

وحول البديل، بين جريعة أن الحل يكون بمرور وسائل النقل من جهة المواصلات في شارع الحسيني ما يتم تخفيف كثارات ومواقف كل من النقل والنقل الداخلي والبوليغان وببيروت والجسر والتربية حتى محطة القطار.

ونوه عضو المكتب التنفيذي بتأمين المحافظة ٣٠ بالنقل الداخلي لتخفيف الكراج الشرقي على ٣ خطوط رئيسية هي الجامعة والمشفي الوطني وشارع الجمهورية من جهة ثانية أكد جريعة أن المحافظة بانتظار وصول ٢٦ باصاً للنقل الداخلي، موضحاً أن وزارة النقل وعدت بتخصيص دفعة من الباصات التي ستتدخل سوريا خلال الفترة المقبلة بهدف تخفيف أزمة النقل في اللاذقية عموماً، مشيراً إلى أن المحافظة فتحت الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار عدد من خطوط المدينة والحد من الازدحام عليها.

وحول مرأبة عمل سيارات الأجرة، أكد رئيس فرع المرور في اللاذقية العميد إياد جراد بتصرิح خاص لـ«الوطن» أنه تم تسجيل مخالفتين خلال يوم الإثنين، مبيناً أنه تم حجز السيارات المخالفتين فوراً.

واضاف جراد: إن مسألة تشغيل العداد بسيارات الأجرة ونقاضي أجور زائدة يتبع لموضوع الشكوى، مشيراً إلى أنه يتم حجز المركبة وتقديم السائق إلى القضاء المختص. وشدد جراد على متتابعة أي شكوى ترد إلى الفرع والعمل على معالجتها فوراً.

اللاذقية - عبير سمير محمود

بعد أيام على تطبيق قرار لجنة السير في محافظة اللاذقية من حيث جبلة والقرد مديرية اللاذقية من جهة، وإلزام سيارات الأجر العدادات، لاحظ مواطنو اللاذقية أن القرار من سلبيات تم تطبيقه بحذافيره، على حين لم التاكسي في المدينة يقرار تشغيل العداد، ما ج ضحية مرة أخرى لفوضى وسائل النقل في ذكر بعض المواطنين لـ«الوطن»، مبينين أن تطبيق ما يصدر عن المحافظة أهم من إصداره عن «الوطن» استطاعت آراء بعض المواطنين بين موقفى اسبيرو الجامعة وحتى قلب المدينة ظاهر، ولاحظت عدم رضا من معظم طلاب القرار منع دخول سرافيس جبلة والقرداح الجامعة، وقالت ريم - طالبة جامعية من استغرب صدور قرار بهذا بالتزامن مع بدء افتتاحها نصطر أنا والعديد من زملائي للخروج قبل أكثر من ساعتين ونصف الساعة من موعد حتى نضمن وصولنا إلى الجامعة دون تأخير الموقف من اسبيرو إلى الكراج الشرقي.

من جهتها قالت إحدى السيدات: إن قيادة سيارة الأجرة لم يطبقه إلا قلة قليلة التاكسي في اللاذقية، مؤكدة أنها تضطر التاكسي لعدم قدرتها على انتظار سائرين لتهبطي بمقعد في السرفيس، وذكرت بأنها سيدات حتى تحظى بوحدة تعمل على وأشار عدد من المواطنين إلى عدم تقدير ما التاكسي بقرار تشغيل العداد وعلى مرأى شرطة المرور كما قالوا، والمثير حسب قول أحد «الوطن»: ما يحده العداد غير كاف وغير لما تكتبه من تكاليف سواء في الوقود أو في الصيانة، فعلى من أصدر القرار أن ينبع بالرثى، ويعدل القيمة التي يبدأ بها العداد من ليرة أقل ما يمكن، مطالباً بتم اقتمة محال بيع و